



**مركز البيان للدراسات والتخطيط**  
Al-Bayan Center for Planning and Studies

# سد الثغرات في الموازنة عبر إدارة الثروة العامة

مجلة الإيكونوميست



ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط

## عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلّ، غيرُ ربحيّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

حقوق النشر محفوظة © 2018

[www.bayancenter.org](http://www.bayancenter.org)

[info@bayancenter.org](mailto:info@bayancenter.org)

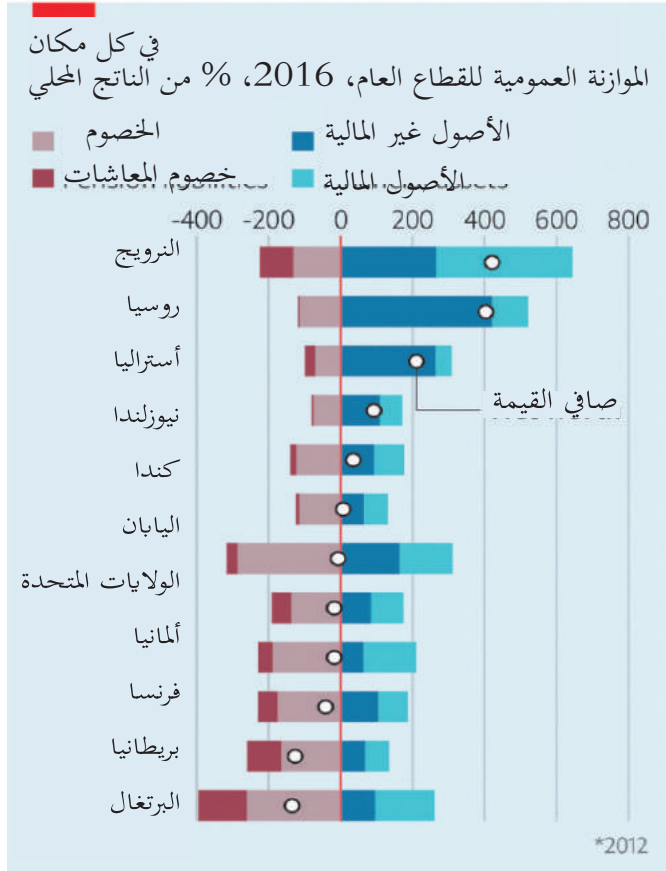
## سد الثغرات في الموازنة عبر إدارة الثروة العامة

مجلة الإيكونوميست-النسخة المطبوعة

يميل أنصار صناديق الثروة السيادية للقول إن العائدات من الأصول المملوكة بنحو عام يمكن من الناحية النظرية أن تحل محل الضرائب؛ ومع ذلك، تبدو فرصة قيام السياسيين فيها - في البلدان التي لم تتخلص من الاعتماد على النفط - بزيادة المدخرات بدلاً من تقليل الديون ضئيلة. وعلى الرغم من ذلك، لا تحتاج الدول إلى الادخار من أجل المصروفات المعفية من الضريبة على أقل تقدير، فمعظمها تمتلك الكثير من الأصول؛ والمشكلة هي أنهم لا يعرفون استثمارها.

تصنف معظم الثروة العامة في واحدة من أربع فئات: الأرض والموارد الطبيعية، والممتلكات والبنى التحتية، مثل الموانئ والطرق، والشركات العامة مثل المرافق وشركات الطيران المملوكة للدولة، والأصول المالية مثل صناديق التقاعد العامة. وفي تقديرات نشرها صندوق النقد الدولي في العاشر من تشرين الأول بشأن 31 اقتصاداً، حدد الصندوق إجمالي المخزون عند 101 تريليون دولار، أو 219% من إجمالي الناتج المحلي.

ويشير صندوق النقد لأصول الحكومات وخصومها بنحو جديد (انظر الرسم البياني) أن لدى العديد من حكومات البلدان الغنية قيمة صافية سلبية؛ ويرجع ذلك جزئياً إلى المعاشات التقاعدية الضخمة للموظفين العموميين المتقاعدين، وستبدو الصورة أسوأ إذا تضمنت التقديرات المعاشات التقاعدية الحكومية والوعود الأخرى للسكان كبار السن، مثل توفير الرعاية الصحية.



#### المصدر : صندوق النقد الدولي

وعلى الرغم من ندرة إجراء هذا القياس، بيد أن المستثمرين ليسوا غافلين عن مثل هذا الخطر. ووجد صندوق النقد الدولي بعض الأدلة تقول إن عائدات السندات الحكومية تستجيب لموازنات القطاع العام وكذلك الديون والعجز.

لكن النقطة الأكبر تتمثل في أنه مع وجود الكثير من الأصول في دفاتر الحسابات المالية، فلن يتطلب الأمر سوى زيادة صغيرة في العائدات لجمع الكثير من الأموال. ويقول الاستشاري داغ ديتر -الذي ألف كتاباً عن هذا الموضوع- إن زيادة العائد على الأصول العامة بنسبة 2 % فقط سيمنح الحكومات في جميع أنحاء العالم من مضاعفة المبلغ الذي تنفقه على البنى الأساسية.

ما الذي يتطلبه الأمر لتحقيق ذلك؟ إن عائدات المجتمع من بعض الأصول، مثل المنتزهات الوطنية، لا يدر بالأموال، ويبدو أن تحويل المدارس والمستشفيات إلى مصادر جالبة للأموال أمرٌ غير قابل للتطبيق، ومع ذلك، هناك الكثير من الأمثلة على عدم استثمار الحكومة لبعض الأصول، ولاسيما الأراضي. ويشير ديتير ووزميله في كتابة إلى مطار لوجان الدولي في بوسطن الذي يقع على واجهة بحرية رئيسة، بينما يمكن نقله إلى الداخل، والاستفادة من البحر بنحو أفضل، وحتى المدارس يمكن وضعها في أماكن أفضل أو أسوأ، وتقع إحدى هذه المدارس في ريو دي جانيرو على شاطئ البحر في كوباكابانا بين فنادق باهظة الثمن، لكن إذا تم نقل هذه المدرسة إلى مكان آخر وفرض إيجار على الموقع، فيمكن أن يؤدي هذا إلى خلق إيرادات جديدة لموازنة التعليم. ووجد استبيان أن 166 مما يقرب من 230 من مراكز الخدمات الصحية الوطنية البريطانية يمتلكون أراضي لا يحتاجونها.

ويبدو أن بعض البلدان تحصل على الكثير من ميزانيتها أكثر من غيرها - خذ الأصول المالية على سبيل المثال -: إذ يحسب صندوق النقد الدولي أن بلداً ينتقل من 25% إلى 75% في العائدات المعدلة حسب مستوى المخاطر سيؤدي إلى زيادة 2% من الناتج المحلي الإجمالي في الإيرادات الجديدة (فهو يجنب إحراج صناعات السياسة من خلال إبقاء القادة والمتقاعدين مجهولين).

يقول صندوق النقد الدولي إن تحسين ربحية الشركات العامة - كمكاتب البريد وما شابه - يمكن أن يزيد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1%. تنتج الشركات التي تديرها الحكومة متوسط عوائد يقدر بنسبة 1.9%، ولكن الشركات الأفضل تدر ما يقدر بـ 4.3%، وهذا ما يزال نصف ما تدره الشركات في القطاع الخاص. لكن بعض الشركات المملوكة للدولة تعمل بنحو أفضل، إذ حققت السكك الحديدية التابعة للقطاع العام في فرنسا عوائد بنسبة 7.9% في عام 2017.

أما ما يخص العديد من الأصول المادية، فتتمثل الخطوة الأولى في تحديد قيمة ما هو موجود في دفاتر الحسابات، وهذا ليس سهلاً دائماً؛ لأن الحكومات سيئة في تتبع ميزانيتها، فالأصول مثل الأرض التي يُبنى عليها مطار بوسطن، غالباً ما تبقى قائمة على التكلفة التاريخية بدلاً من القيمة السوقية. لكن بعض الدول تحقق تقدماً في هذا المجال، فمنذ عام 2011 أنتجت بريطانيا «حسابات حكومية كاملة» تتبع معايير المحاسبة الدولية وتظهر الأصول بقيمة 1.9 تريليون جنيه إسترليني (2.5 تريليون دولار أو 9% من الناتج المحلي الإجمالي)، وتمشط الحكومة ميزانيتها

لإيجاد طرق لزيادة العوائد، وستبلغ عن النتائج في ميزانيتها في 29 من تشرين الأول الحالي.

ويعني تحسين العائدات -غالباً- بيع الأشياء، ولكن من دون بذل بعض الجهود على الأقل لتحسين تلك العوائد أولاً، وسيكون من الصعب معرفة أن السعر مناسب أو لا. ويمكن لأي شخص يشك في الخصخصة أن يشير إلى بعض الصفقات الكارثية، مثل إيجار عدادات مواقف السيارات الخاصة في شيكاغو في عام 2008 بسعر أقل -بحسب تقرير لاحق للمفتش العام بالمدينة- بمليار دولار تقريباً مما هو مرجو. وفي عام 2014، وجدت لجنة برلمانية بريطانية أن خدمة البريد الملكي المملوكة للدولة قد بيعت بسعر رخيص في العام السابق، وارتفعت أسهمها بنسبة 38% في اليوم الأول من التداول فيما بعد.

وقد يكون وزراء المالية أكثر اهتماماً بزيادة السيولة النقدية من الحصول على صفقة جيدة. وفي حال أبقَت الحكومات عينها على القيمة الصافية -التي تظهر في الموازنة العمومية-، وكذلك على نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، فحينها سيكون السياسيون أقل عرضة لبيع الأصول بتكلفة زهيدة، وسيكون من المرجح بدرجة أكبر إبقاء أعينهم على مسؤولياتهم بدلاً من الدين الحكومي.

ويجادل صندوق النقد الدولي بأن مثل هذا النهج للسياسة المالية قد فات أوانه، وتبنت نيوزلندا لوحدها هذا النهج، وتقوم بتحديث ميزانيتها الشهرية، التي تكون فيها الأرقام «الكاملة والعميقة» جزءاً لا يتجزأ من عملية صنع القرار المالي، على وفق ما قاله إيان بول من جامعة فيكتوريا الذي ساعد في إنشاء هذا النظام.

وهناك حدود لتطبيق صندوق النقد الدولي، إذ إن أحد أكبر أصول الحكومة هي قدرتها على رفع الضرائب وتغيير سياستها في المستقبل، مثل خفض الرواتب التقاعدية؛ ومع ذلك، لا أحد يرغب بأن تستعمل هذه الأصول كاملةً. وكلما زادت الحكومات التي تعاني من ضائقة مالية من الأموال التي تمتلكها، قلت الحاجة إلى خفض الضغط وتقليل المصاريف في أماكن أخرى.

المصدر:

<https://www.economist.com/finance-and-economics/2018/10/20/how-to-plug-budget-holes-by-managing-public-wealth-better>